تحقيق التراث اللغوي ونشـــره في المملكة العربية السعودية

(مرحلة الريادة)*

أحمد بن محمد الضُّبيب

لا يفوت الدارس لحركة التأليف في الجزيرة العربية قبل قيام المملكة العربية السعودية أن يلحظ أن حقل النحو على الخصوص كان من الحقول الحية في حلقات العلماء ، وذلك لإدراكهم أهمية علم العربية بوصفه الأداة التي لا غنى عنها لفهم العلوم ، أو التعبير عنها . ولقد انصرفت الجهود في سبيل ذلك إلى العناية بتأليف المتون الصغيرة، وشرح المتون المعروفة كالآجرومية ، والألفية ، ووضع الحواشي على هذه المتون وعلى شروحها ، والعناية بالتقريرات على تلك الحواشي .

ولعل من أبرز المؤلفين في هذا المجال أحمد زيني دحلان الذي نجد له شرحاً على ألفية ابن مالك بعنوان : *الأزهار الزينية في شرح متن الألفية* طبعه في بولاق سنة ١٢٩٤هـ ، ثم في مكة المكرمة سنة ١٣٠٥هـ ، وله شرح على " الآجرومية " طبع أول مرة في المطبعة الشرفية بالقاهرة سنة ١٢٩٧هـ وبهامشه متن الآجرومية ، كما أن له رسالة في " المبنيات " ورسالة متعلقة بمسألة " جاء زيد " طبعتا كلتاهما بالمطبعة الشرفية في القاهرة سنة ١٢٩٨هـ ، ونجدهما أيضاً ضمن المطبوعات التي ضمتها قائمة المطبعة الماجدية في مكة .

* بحث مقدم إلى الدورة الخامسة والستين لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤١٩/١١/٢٠هـ الموافق ١٩٩٩/٣/٨م ، من كاتبه عضو المجمع المراسل .

وتعد الآجرومية أهم متن حظي بعناية علماء تلك الفترة ، فقد تناولوه بالشرح والتحشية ، والتقرير ، والنظم ، والإعراب . فإلى جانب شرح أحمد زيني دحلان الذي ألفه سنة ١٢٩١هـ وطبع بالمطبعة الشرفية في القاهرة سنة ١٢٩٧هـ ، والحاشية التي وضعها عليه محمد معصوم بن سالم السماراني السفاطوني وأنهى تأليفها بعد العشاء " لتسع بقين من شهر جمادى الآخرة سنة ثلاث وثلثمائة بعد الألف "، نجد كتابين لمحمد بن عمر النوري الجاوي البنتني (ت ١٣١٦هـ) أحدهما بعنوان : *فتح غافر الخطية على الكواكب من نظم الآجرومية* ، وقد صدر في بولاق سنة ١٢٩٨هـ وهو حاشية على الكواكب الجلية لعبدالسلام النبراوي ، وقد طبع المتن على هامش هذه الحاشية ، والثاني كتاب بعنوان : *كشف المروطية عن ستور الآجرومية* طبع في القاهرة بالمطبعة الشرفية سنة ١٢٩٨هـ .

وقد تصدى الشيخ عبد الله بن عثمان العجيمي – أحد كبار علماء مكة – لإعراب ألفاظ الآجرومية في رسالة سماها : *الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الآجرومية* طبعت في المطبعة الأميرية بمكة سنة ١٣١٣هـ .

غير أن العناية بالآجرومية تعدت ما ألفه علماء ذلك العصر إلى بعض ما ألفه السلف حول هذا المتن النحوي ، ومن ذلك الكتاب الذي نشره الشيخ عبد الله الباز – أحد تجار الكتب في مكة – وطبع بمطبعة بولاق في مصر سنة ١٢٨٥هـ باسم : *شرح الفواكه الجنية على متممة الجرومية* للشيخ أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) وبهامشه متن ذلك الشرح وهو متممة الجرومية في علم العربية للعلامة شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني المشهور بالحطاب المكي (ت ٩٥٤هـ) ، وكذلك *شرح الآجرومية* لعبدالملك ملا عصام الأسفراييني (ت ١٠٣٧هـ) الذي صدر في مكة سنة ١٣٢٩هـ .

وإذا تركنا الآجرومية والأعمال التي تناولتها لا نعدم مؤلفات أخرى تعلقت بشرح متون أخرى ، أو أُلِّفتْ في مسائل النحو بعامة ، أو اقتصرت على مسائل بعينها . وقد مر بنا أن لأحمد زيني دحلان شرحاً لألفية ابن مالك طبع في بولاق ومكة ، كما نجد تقريرات لمحمد حسين المالكي (ت ١٣٦٨هـ) على *حاشية الخضري على ابن عقيل*[1]، وتقريرات له على *همع الهوامع*[2]، ويذكر له كتاب بعنوان: *فوائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة* طبع في القاهرة سنة ١٣٤٧هـ[3]، ومنها كتاب أحمد بن محمد الفطاني بعنوان : *تسهيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني* ، وقد طبع في القاهرة بمطبعة محمد أفندي مصطفى سنة ١٣٠١هـ وأعيد طبعه في القاهرة بالمطبعة الميمنية سنة ١٣١٩هـ ، وقد ذكره بيان الماجدية . ومن كتب الشروح أيضاً كتاب سليمان بن أحمد الفقيه بعنوان : *المنحة الوهبية على الرسالة الشبراوية* ، شرح به منظومة عبد الله الشبراوي وطبع في مكة بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٠٤هـ .

ومن المؤلفات العامة في النحو كتاب محمد أسعد بن جنيد الجاوي بعنوان : *النبذة السنية في القواعد النحوية* ، وقد طبع في مكة بالمطبعة الأميرية سنة ١٣١٣هـ .

ونشر لأحد علماء مكة المكرمة (لم يذكر اسمه) كتاب بعنوان: *نزهة الطلاب في الكشف عن قواعد الإعراب* ، وذلك في القاهرة بالمطبعة الحسينية سنة ١٣٣٢هـ .

أما المسائل المفردة في النحو فقد مر بنا رسالتا أحمد زيني دحلان التي تناولت إحداهما موضوع *المبنيات* والثانية مسألة *جاء زيد*، ونضيف إلى ذلك رسالة أحمد بن اسماعيل البرزنجي المدني (ت ١٣٣٧هـ) بعنوان : *إصابة الدواهي في إعراب الّاهي*[4].

غير أن أهم كتاب تراثي نحوي صدر في مكة المكرمة قبل العهد السعودي وطبع بالمطبعة الأميرية هو كتاب *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد* لجمال الدين بن مالك (ت ٦٧٣هـ) الذي طبع أول مرة في مكة سنة ١٣١٩هـ ، وعلى هامشه فوائد منتخبة من شرحه لابن مالك وللدماميني(٥) .

واستمرت العناية بالمتون بعد توحيد الجزيرة على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ، فالآجرومية تطبع في مصر في المطبعة السلفية ضمن مجموع على نفقة عبدالرحمن بن سعد بن سعيد الذي وُصف في صفحة العنوان بأنه "نائب جلالة الملك ابن السعود في ينبع الحجاز " وذلك سنة ١٣٤٥هـ ، كما نجدها تطبع مع حاشية عليها علقها عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وذلك في المطبعة العربية بمكة المكرمة سنة ١٣٥٨هـ .

أما أول عمل لغوي تراثي كبير يصدر بعد قيام المملكة العربية السعودية فهو بلا شك كتاب *تهذيب الصحاح* للزنجاني الذي حققه أحمد عبدالغفور عطار (ت ١٤١١هـ / ١٩٩١م) بالاشتراك مع عبدالسلام محمد هارون ونُشر سنة ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م ، وبذلك يكون العطار أول من دخل غمار التحقيق اللغوي الحديث من أبناء هذه البلاد .

أخرج العطار وزميله عبدالسلام محمد هارون نسخة جيدة مضبوطة من *تهذيب الصحاح* للزنجاني عن نسخة خطية فريدة تحتفظ بها مكتبة محمد سرور الصبان كتبت بخط يشبه خط القرن التاسع الهجري ، وضم الكتاب ثلاث مقدمات : أولها للناشر محمد سرور الصبان الذي يُعد أحد طلائع الأدباء والمفكرين في المملكة ، تحدث فيها حديثاً يبين اهتمامات جيله باللغة العربية ، ومحاولة إصلاحها ،

وتسهيل قواعدها ، وقد تجلى ذلك في طلبه من زملائه المثقفين في الحجاز أن يُدلي كل منهم برأيه مكتوباً حول هذا الموضوع ، ثم جمع إجابات هؤلاء المثقفين في كتاب سماه *المعرض* وصدر مطبوعاً قبل ٢٨ عاماً من صدور كتاب *تهذيب الصحاح* للزنجاني .

وطالب بإنشاء مجامع لغوية في كل قطر عربي تكون مهمتها "تسهيل قواعد اللغة العربية وحذف الفضول من كتب النحو والصرف ، مما يعقد على الطالب وغير الطالب – من غير الراسخين في العربية – لغته التي يعبر بها عن تجاربه الشعورية ، وخواطره وأحلامه ، وأن تؤلّف كتب في النحو للطلبة ومرجع كبير للعلماء يتفق عليه من قبل المجامع اللغوية والعلمية ، ويتقيدون بما يؤلّف في هذا الباب ، ولا يخرجون عنه ، ويعملون على نشره في كل بلد عربي"(٦) .

إن نظرة محمد سرور الصبان في هذه المقدمة هي النظرة العروبية الشاملة التي تتطلع إلى تحقيق الوحدة العربية ، وقد رأى أن يسبق ذلك كله توحيد طرق تعليم اللغة والحفاظ عليها أولاً في أقطار الأمة العربية ، ويتبعها بعد ذلك توحيد برامج التعليم الأخرى(٧) .

ثم دعا بعد ذلك إلى نشر كتب التراث ، وبعث المخطوطات النادرة التي تزدحم بها المكتبات بعثاً علمياً صحيحاً(٨) ، وأشار إلى أنه كان ينوي إعداد هذا المخطوط للنشر لولا ما شغله من أعمال ، فوكل أمر تحقيقه ونشره إلى الأستاذ المحقق أحمد عبدالغفور عطار "الذي رأى أن هذا العمل لا يبلغ كماله المنشود إلا إذا ظفر بعناية العلامة الجليل الأستاذ المحقق عبدالسلام هارون "(٩) .

وتبعت مقدمة الصبان مقدمة مختصرة لعبدالسلام هارون

تحدث فيها عن معرفته القريبة بالعطار ، وأنها لم تتعد السنتين ، وأنه قبل التعاون معه في إخراج الكتاب وفاءً بحق الصداقة والتعاون الثقافي، مع المشاركة في نشر العلم(١٠)، إلى جانب ما رآه من أن منهج الكتاب يؤرِّخ لبعض الألفاظ اللغوية المعاصرة في الحجاز وردها إلى أصولها العربية وتبيين منزلتها في الفصحى من حيث الصحة أو الخطأ ، وأن ذلك أمر لا يستطيعه أحد المحققين وحده(١١)، وذكر أن الزمن المقدر لإخراج هذا الكتاب كان مقدراً له ثلاث سنوات ، ولكن بفضل الله ثم بفضل التعاون الصادق والنية الخالصة ... لم يستغرق من الزمن أكثر من نصف السنة "(١٢).

وتلت ذلك مقدمة أحمد عبدالغفور عطار ، وهي مقدمة طويلة استغرقت ٤٥ صفحة ، تحدث فيها عن اللغة العربية وسعتها ، وعدم استغراق الأدباء المثقفين لمعجمها ، ودعا فيها إلى فتح أبواب الاشتقاق والتعريب . كما تحدث عن جمع اللغة واحتفاء اللغويين بالإعراب ، وتحدث عن تنقية اللغة وإنكار العلماء استعمالات صحيحة في شواهد مثل " شتان " وكلمة " استأهل ". وتطرق إلى ذكر العلماء الذين اعتنوا باللغة وجمعوا موادها كالخليل بن أحمد وابن دريد ، ثم عرج على الجوهري الذي يعده أول من وجه تأليف المعجم العربي هذه الوجهة(١٣)، فترجم له وذكر أين ألف كتابه ، كما ذكر الاختلاف في ضبط اسم معجمه ، والمعاجم المعاصرة له ، وما لقي هذا الكتاب من تهذيب واختصار ونقد ودفاع ، وآراء العلماء فيه ، وأثر الصحاح في التأليف اللغوي ، ثم سرد الشروح والتعليقات والمختصرات والترجمات إلى اللغات الإسلامية التي حظي بها معجم الصحاح .

وبعد ذلك أفرد ترجمة للزنجاني (ص ٥٦) كما تحدث عن

نسخة *تهذيب الصحاح* ووصفها بأنها " نسخة فريدة في مكتبات العالم جميعاً كتبت بخط يشبه خط القرن التاسع الهجري وقعت إلى الأديب ... محمد سرور الصبان ، وليس على النسخة اسم الكتاب ولا اسم مؤلفه "، مما حمل المحقق على البحث والتنقيب عن اسم الكتاب والمؤلف ، ولم يهتد إلى اسم الكتاب الأصلي ، أما اسم المؤلف فقد اهتدى إليه بمقارنة ما ورد في مقدمة الكتاب بما نقله السيد محمد صديق حسن خان في مؤلفه *البلغة في أصول اللغة* في الفصل الذي عقده عن *صحاح الجوهري* ، وذكر أنه مقدمة محمود بن أحمد الزنجاني للكتاب الذي اختصر فيه كتابه الأخير *ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح*(١٤)، علاوة على أن النص الذي أورده صاحب *البلغة* قد أورده أيضاً مؤلف *كشف الظنون* ، وبذلك قطع المحقق بأن هذا الكتاب هو نفسه كتاب الزنجاني .

أما منهج التحقيق فقد أفرد له أربع صفحات تحدث فيها العطار عن الجهد الذي بذله وزميله في إخراج هذا الكتاب إلى الناس قائلاً : " إننا بذلنا النكيثة (أقصى الجهد) في سبيل إخراج الكتاب إخراجاً علمياً ، واتبعنا في سبيل ذلك أكثر من ثلاثين منهجاً "(١٥).

والناظر في الخطة التي وضعها المحققان لإخراج الكتاب لا يملك إلا أن يقرر أن المحققين قد بذلا جهداً محموداً في سبيل ضبط النص ، ومعارضته بنسخة الصحاح المطبوعة ، علاوة على نسختين مخطوطتين إحداهما مخطوطة مكتبة عارف حكمت في المدينة المكتوبة سنة ٦٨١هـ ورقمها ٧٩ لغة . والثانية مخطوطة دار الكتب المصرية المقروءة على العكبري ورقمها ٥٠٧٩هـ ، ولم يكتف المحققان بضبط الألفاظ وإنما أوردا اللغات التي وردت في الضبط مع التنظير لذلك ، وشملت المعالجات اللغوية للمحققين أوجهاً عدة منها :

١ – النص على جموع بعض المفردات ومصادر الأفعال التي أهملها المؤلف .

٢ – عقد المقابلات والتنظيرات في المعاني والألفاظ التي وردت في المعجم .

٣ – عقد المقابلات والتنظيرات لما ورد في العامية الحجازية والنجدية والمصرية مطابقاً لما ورد في الفصيح .

٤ – بيان أصل الألفاظ العربية والدخيلة التي وُجدت في اللغة العربية .

٥ – الإشارة إلى الكلمات التي ذكرت في غير أبوابها من قبل الجوهري وتبعه الزنجاني مثل " حانوت " الذي ذكرها الزنجاني في مادة (ح ي ن) وحقها أن تُذكر في (ح ن ت).

٦ – بيان أوهام الجوهري مما كتبه الصغاني وابن بري وغيرهما .

٧ – بيان أوهام غير الجوهري من اللغويين .

٨ – تصويب ما ظنه بعض أئمة اللغة لحناً وليس بلحن .

٩ – بيان بعض المصطلحات العلمية والأدبية القديمة والمعاصرة ، وذلك بالرجوع إلى المصادر القديمة والحديثة ، والاتصال بالأعلام في هذه العلوم والفنون .

١٠ – الإشارة إلى التصحيف والتحريف لدى بعض مؤلفي المعاجم مما لم يُشر إليه الزنجاني .

١١ – إثبات بعض النوادر والغرائب اللغوية مما يُعد إضافة إلى المعجم، مع إيراد أمثلة لذلك .

وفي مجال تفسير الغامض وشرح المستغلق نجد المحققين يهتمان

بتوضيح ما في عبارة الكتاب من غموض لغوي مما شرحه العطار بقوله: " وبذلك تغلبنا أيضاً على التفسير الدائري الذي يُعد من عيوب معاجمنا "، وضرب لذلك مثلاً " بالقلاّم " بالتشديد الذي يفسر " بالقاقُلى "، و" القاقليّ " الذي يفسر " بالقلاّم " إلى جانب تفسير ما ذكر الزنجاني بأنه معروف ، ولكنه يحتاج إلى حد لغوي و علمي أو أدبي تاريخي .

وأشار منهج المحققين إلى العناية بأسماء الأعلام التي وردت في الموارد اللغوية ، وترجمتها ، مع بيان مصادر الترجمة ، وكذلك بيان أسماء القبائل والفرق والطوائف الدينية ، والأجناس البشرية ، وتحقيق مواضع البلدان وتعيينها استعانة بالمراجع القديمة والحديثة ، والكلام على أيام العرب التي ورد لها ذكر في المعجم ، وبيان المراجع التي تكفلت بذلك .

وفي مجال العناية بالشواهد في الكتاب نجد إشارة إلى تحقيق القراءات القرآنية والشواهد الشعرية ، ونسبة ما لم يُنسَب منها إلى قائله ورَدّ ما نُسب إلى غير صاحبه خطأ ، وإيراد أصحّ الروايات لهذه الشواهد .

وقد أُلحق بالكتاب تسعة فهارس أحدها فهرس لغوي مرتب على ترتيب أوائل المواد على غرار *أساس البلاغة* للزمخشري ، وهو أضخم هذه الفهارس إذ شمل جميع مواد الكتاب (ص ص ١١١٤ – ١٣١٨) ، وتبعه فهرس لمسائل العربية في صفحة واحدة ، ثم فهرس الأشعار ، وفهرس الأرجاز ، وفهرس الأمثال ، وفهرس الأعلام ، وفهرس القبائل والطوائف ونحوها ، وفهرس البلدان والمواضع ونحوها، وفهرس المراجع . ويلاحظ أن فهرس المراجع يضم ما ذكر من مراجع في هوامش صفحات الكتاب مدلولاً عليها بأرقام

الصفحات التي ورد فيها كل مرجع ، أما المعلومات الببليوجرافية فقد جُعلت في أسفل صفحات هذا الفهرس ، وهي مختصرة .

وقد بلغت المراجع ١٩٢ مرجعاً ، منها مخطوطات مثل تهذيب اللغة للأزهري ، والتكملة للصغاني ، والأزمنة لقطرب ، وما اختلف لفظه واتفق معناه لأبي العميثل ، ونحوها .

والواقع أن الناظر في صلب التحقيق يلاحظ أن ذكر المراجع يأتي في كثير من الأحيان دون ذكر الصفحات أو الورقات أو المادة ، فمثلاً في ص ٥ : " التكملة للصغاني " و" العباب للصغاني " ونحو ذلك .

شهدت السبعينيات الهجرية (الخمسينيات الميلادية) نشاطاً في التحقيق ملحوظا لأحمد عبدالغفور عطار ، فقد أصدر مع زميله عبدالسلام هارون *تهذيب الصحاح* سنة ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م ، وبعده بأربع سنوات أصدر منفرداً تحقيقه المعروف لمعجم الصحاح بعنوان : *الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية* ، ثم في السنة نفسها صدر له تحقيق كتاب *ليس في كلام العرب* للحسين بن أحمد بن خالويه .

وتدل مقدمة *الصحاح* على أنه فكر في نشر كتاب *التكملة* للصغاني وطبع بضع كراسات منه ، ثم وجد أن وقته لا يتسع لهذا العمل الضخم فأرجأ نشره ، ولكنه أعد العدة لذلك ، إلى جانب نشر *تهذيب اللغة* للأزهري بعد أن ينتهي من طبع الصحاح[١٦] .

صدَّر العطار تحقيقه *للصحاح* بمقدمة طويلة تُعد كتاباً قائماً برأسه ، وقد نُشرت هذه المقدمة أول أمرها منفصلة ، ثم أُضيفت إلى *الصحاح* عندما طُبع كاملاً[١٧] .

تناولت مقدمة العطار الحديث عن حياة اللغة العربية في مجتمعها الأول معتمداً في معظم أقواله على عباس محمود العقاد في كتابه أبو الأنبياء ، كما تناول حديثه جهود العلماء في جمع اللغة وتنقيتها وعنايتهم بحفظها وتيسيرها . ثم أفرد الكلام عن المعاجم ، تسميتها ومتى ظهر التأليف فيها عند العرب ، وبحث في أي الأمم سبقت في تأليف المعجم ، فتحدث عن إسهام الآشوريين والصينيين الذين ذكر لهم معجمين طبع أحدهما سنة ٥٣٠ (كذا) بعد الميلاد ، وطبع الآخر (كذا) سنة ١٥٠ قبل الميلاد ، وكذلك إسهام اليونانيين القدماء . وكل ذلك مستقى من ترجمات أُعدت له لبعض المواد المتعلقة بالمعاجم في دوائر المعارف المختلفة ، ثم أفرد الحديث لطليعة المعجم العربي وذكر أن العرب سبقوا إلى وضع المعجمات الكاملة ، وتحدث بعد ذلك عن الخليل وكتابه *العين* وإنه فيه مبتكر لا مقلد ، ونسبة كتاب *العين* له . وانطلق من ذلك إلى الحديث عن رواد المعجمات العربية والمؤلفين ، وإلى ذكر المدارس المعجمية الأربع وهي: مدرسة الخليل ، ومدرسة أبي عبيد ، ومدرسة الجوهري ، ومدرسة البرمكي . ثم أفرد الحديث عن *الصحاح* ومؤلفه ، وآراء العلماء في الكتاب ، ومنهجه ومزاياه والهنات التي لوحظت فيه ، وأثره في التأليف بعده ، والمؤلفات التي دارت حوله تعليقاً وتحشية ونقداً ودفاعاً واختصاراً وترجمات ونحوها .

قرّظ عباس محمود العقاد مقدمة العطار في كلمة قدّم بها الصحاح (ص ١ – ٨) فوصفها بأنها أول مقدمة من نوعها في تاريخ المعجمات العربية ، وأن قيمتها تكمن في الآراء التي اشتملت عليها ، وضرب أمثلة على آراء العطار التي رآها صائبة .

لقد كان عمل المحقق في الصحاح عملاً رائداً في التحقيق

العلمي العربي للمعاجم ، فلسنا نعرف قبله معجماً محققاً تحقيقاً علمياً (إذا استثنينا تهذيب الصحاح)، وقد اعتمد العطار في نشرته هذه على ثلاث نسخ :

١ - نسخة خزانة محمد خليل عناني من أهل مكة ، وهي بخط محمد بن عبدالله بن الحسن بن أبي البقاء البصري ، قاضي البصرة المتوفى سنة ٤٩٩هـ ، وقد نُسخت سنة ٤٥٠هـ وعليها حواش وتعليقات للقاضي البصري .

٢ - نسخة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة رقمها بالمكتبة ٧٩ وقد كتبت سنة ٦٨٦هـ[١٨] ووصفها العطار بأنها نسخة يوثق بها.

٣ - نسخة دار الكتب المصرية (لم يذكر رقمها ولا معلومات عنها ، ومن المرجح أن تكون ذات الرقم (٥٠٧٩) وهي نسخة مقروءة على العكبري وقد استعان بها وزميله عند تحقيق *تهذيب الصحاح* للزنجاني .

وأشار إلى نسخ أخرى لكنه لم يذكر عنها شيئاً (ص ١٥٣) ، غير أن الناظر في *الصحاح* لا يلبث أن يكتشف أن منهج المحقق في معارضة النسخ الخطية لا يخلو من بعض الاضطراب . وأول ذلك الاضطراب يبدو في اعتماد المحقق على النسخة المطبوعة في بولاق اعتماداً كلياً ، مع معارضتها ببعض النسخ ، ويتوقع الناظر في الكتاب أن يشير المحقق إلى النسخة المطبوعة على أنها إحدى النسخ التي يصدر عنها في تحقيق الصحاح ، ولكنه لم يفعل ذلك وكانت النتيجة أن اختلطت في نشرته الإشارات إلى النسخ الخطية التي ذكرها في مقدمته معتمداً إياها في التحقيق بتلك النسخ التي ذكرها مصحح المطبوعة الأولى .

لقد نشر الصحاح أول مرة في بولاق وصدر الجزء الأول منه سنة ١٢٨٢هـ بتصحيح الشيخ نصر الهوريني ، وصدر الثاني سنة ١٣٠٢ بمراجعة الشيخ محمد الصباغ ، وقد حفلت هوامش النسخة الأولى بكثير من التعليقات للمصححين السابقين وخاصة الشيخ نصر الهوريني ، فأدخل العطار معظم الهوامش في هوامش نسخته الجديدة دون أن يُشير إلى أنها هوامش المطبوعة السابقة ، ولعله اكتفى في كثير منها بإشارة المصحح السابق إلى نفسه في نهاية كل تعليق بقوله : " قاله نصر " أو ما أشبه ذلك . وكان المصحح السابق للمطبوعة البولاقية كثيراً ما يُشير إلى اختلافات بعض النسخ فاستوعبها العطار ، مع أنه لم يُراجع هذه النسخ على الأرجح ، وكان مصحح المطبوعة البولاقية يُشير إلى مصادره فأثبت العطار بعضها وحذف بعضها الآخر، وبذلك اختلط الأمر على القارىء بين ما راجعه المحقق وبين ما راجعه مَن سبقه من المصححين ، ففي الصفحة رقم ٤٠ من الجزء الأول (ع٢ هـ٣) جاء في الهامش : " .. وقع في بعض النسخ ، تكراراً للفظتين ... إلخ "، وهي ملحوظة منقولة بحذافيرها من المطبوعة السابقة (٦/١) دون الإشارة إليها ، وتوحي للقارىء العادي بأن لدى المحقق نسخاً أخرى راجعها ، مع أن الحديث للمصحح السابق نصر الهوريني .

وفي الصفحة رقم ٧٢ من الجزء الأول (ع٢ هـ١) نجد هذه الملحوظة : " في بعض النسخ زيادة ..."، وهي برمتها منقولة من المطبوعة السابقة (٢٣/١) سوى أن الناشر السابق قد نكر كلمة "نسخ" والعطار عرفها " بأل "، وكذلك ص ٢٩ (ع٢) الخاص بصدر بيت للفرزدق هو " ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا "، فقد جاء فيه " صدره كما في بعض النسخ "، وهي ملاحظة منقولة برمتها من البولاقية (٢٧/١) .

ومثل هذه الإشارات كثيرة في هوامش النسخة ، وهي إشارات لا تدل على نسخ بعينها ، كما لا تدل على أن العطار قد رجع إلى هذه النسخ مادام ينقل نقلاً مباشراً من هوامش المطبوعة السابقة . ولو أشار المحقق إلى استيعابه لهوامش المطبوعة السابقة لأعفى نفسه من مغبة الوقوع في الخطأ ، ولكان جهده أقرب إلى المعهود في أمثاله من الدقة والأمانة العلمية .

وكثيراً ما نجد الإشارة إلى مخطوطة مجهولة في ثنايا هوامش الكتاب ، ففي صفحة ٢٩١ (ع٢ هـ٣) نجد قوله في المخطوطة : "من أن أقول لعا "، ولا ندري على أي مخطوطة تدل هذه الإشارة ، هل هي مخطوطة عناني أم مخطوطة عارف حكمت أم مخطوطة دار الكتب أم غير ذلك .

وكذلك في هـ١ من ع١ ص ٢٩٢ إذ يقول : " في المخطوطة" " من آل عبد منات"، ولا ندري أي مخطوطة يعني .

والأمر نفسه يحدث في ص ٢٩٣ (ع١ هـ٢) إذ نجد هذه الإشارة : " في المخطوطة : وذابه ".

والغريب أنه ينقل أحياناً زيادات هذه المخطوطة في الهامش بدلاً من أن يضعها في صلب الكتاب مادام قد اعتمدها أصلاً ، مثل قوله في ١٨٦٤/٥ - ١٨٦٥ تعليقا على شطر الأعشى : " وأصاب غزوك أمة فأزالها "، فقد جاء في الهامش ٢ من ع٣ : " صدره ولقد جررت لك الغنى ذا فاقة "، وبعده في المخطوطة زيادة : الأمّة : المُلك، والأمة : أتباع الأنبياء ، والأمة : الرجل الصالح ... إلخ ".

وقد بلغت هذه الزيادة ستة أسطر في الهامش ، وهذا يدل على أن المحقق قد اقتصر على المطبوعة وجعلها أصلاً يُراجعه على

المخطوطات ، مع أن المتوقع أن تكون المطبوعة نسخة أخرى تُراجَع عليها المخطوطة المعتمدة للنشر كما هو الحال لدى المحققين .

ويتبادر إلى الذهن أننا هنا بإزاء مخطوطة واحدة يرجع إليها المحقق عند التصحيح والمقابلة ، وقد يظن القارىء أن هذه هي طريقته في الإشارة إلى المخطوطة المعتمدة لديه وهي مخطوطة القاضي البصري التي أسماها المحقق " مخطوطة عناني "، ولكننا مالبث أن نجد في هوامش الصحاح إشارات إلى هذه المخطوطة بعينها وإلى مخطوطة دار الكتب أو مخطوطة المدينة ، ففي ١/٣٩ ع٢ هـ٣ نجد الإشارة الآتية : " ليست في المطبوعة ولكنها في مخطوطة المدينة ".

وفي ١/٤٥ ذكر الجوهري بيتاً نسبه إلى الطرماح ووضعه المحقق بين معقوفين وقال في الهامش رقم ٤ من ع٢ : " هذه الزيادة في نسخة المدينة ونسخة العناني ".

وفي ص ٣٥ (ع٣ هـ٢) : " ولا " بآدية ، كما في مخطوطة دار الكتب ".

وفي ص ٤٨ (ع١ هـ ١) : " في مخطوطة دار الكتب المقروءة على العكبري : " تخاطأت ...". وفي ص ٥٢ (ع١ هـ١) : " في مخطوطة الدار " : " يقال الرثيئة "، وفي ص ٥٣ (ع٢ هـ٢) : " في مخطوطة الدار بضم الراء "، وفي الهامش الذي بعده " في نسخة الدار: فيه "، ومثل هذه الإشارات إلى فروق النسخ كثيرة وخاصة ما يتعلق بنسخة مخطوطة دار الكتب المصرية .

على أن من الإنصاف أن نذكر أن العطار في تحقيقه للصحاح قد صوَّب كثيراً من أخطاء المطبوعة السابقة ، وخاصة ما يتعلق منها بالتصحيف أو التطبيع اعتماداً على المخطوطات التي رجع إليها أو كُتب اللغة الأخرى .

وملاحظات المحقق على المطبوعة السابقة ليست قليلة وإنما تنتشر على صفحات نسخته ، ولسنا نستقصي الأمثلة هنا وإنما نكتفي بالإشارات القليلة : ففي ٤٨/١ (ع٢ هـ٤) علق العطار على بيت زهير :

بـــآرزة القفـــارة لم يخنهـــا   قطاف في الركاب ولا خــلاء

فقال في (هـ٤ ع١) : " في بعض النسخ بآزرة "، " وكذلك في المطبوعة ، والصواب بآرزة بتقديم الراء على الزاي المعجمة ".

وفي ١٢٦/١ (هـ١ ع١) يعلق المحقق على بيت لبيد :

فكلَّفْتُـها همي فآبت رذيـة   طليحاً كألواح الغبيـط المـذأب

يقول المحقق (ع١ هـ١) : " في المطبوعة الأولى : " فآبت رزية محرفة "، وفي ١٥٧/١ (ع١) يرد بيت جرير :

أعبداً حـل في شُـعَبَى غريبـاً   ألؤمـاً لا أبـا لـك واغترابـاً

يعلق المحقق على ذلك في (هـ ٣) على كلمة " ألؤمـاً " بقوله : "في المطبوعة الأولى : ألوحاً " تحريف "، ويعلق على كلمة "الصقعب" (١٦٣/١ ع٢ هـ٢) بقولـه : " وردت المـادة في الطبعة الأولى : "صعقب " و" الصعقب " كلاهما محرف ".

وإذا تركنا ملاحظات المحقق على التصحيف والتحريف وهي كثيرة ، فإننا لا نعدم ملاحظات أخرى هي من صميم التحقيق والمراجعة.

ففي ٣٥٤/١ (ع٢ هـ١) يعلق المحقق على بيت لأبي دؤاد بقوله : " في المطبوعة الأولى : " من شعثاء عمداً وبالحبل " ولا يستقيم به الوزن وتصحيحه من اللسان "، وفي ٣٨٠/١ (ع١ هـ١) يعلق المحقق على بيت أنس بن نهيك :

عزمت على إقامة ذي صباح　　لأمر ما يسوّد من يسود

بقوله : " ورد البيت في المطبوعة الأولى مقدم العجز على الصدر ".

غير أن من الغريب أن المحقق في بعض الأحيان يترك التصحيف كما هو في النسخة ويشير إلى تصحيحه في الهامش كما في ١٨٨/١ ، فقد جاء في أصل الكتاب : " وأما قول المتنخل اليشكري: ..." فعلق المحقق (ع١ هـ١) " وكذا في اللسان ، واسم اليشكري المنخَّل وأما المتنخّل فهو المتنخّل الهذلي ". ويشبه ذلك ما جاء في ٣٣٥/١ ، فقد ورد في صلب الكتاب أن " الأفلج " من الرجال هو " البعيد ما بين الثديين " فعلق المحقق (ع٢ هـ٢) بقوله : "ما بين الثديين تصحيف ، والصحيح ما بين اليدين تثنية يد "، وكان الواجب أن يصحح التصحيف في الأصل لأن من المستبعد أن لا يعرف الجوهري الفرق بين الاثنين .

وإذا نظرنا في هوامش المحقق الأخرى سواء ما كان منها تصويباً ، أم تكملة ، أم نسبة شاهد شعري ، أم تصحيح اسم شاعر ، فإننا نجد المحقق يشير إلى ذلك باختصار شديد ، ونادراً ما يشير إلى مصادره في ذلك ، وإذا أشار فإنه يغفل الإشارة إلى مواضع التعليق من صفحات تلك المصادر .

مثال ذلك ما جاء في ١١٢/١ في مادة " حشب " قال الجوهري " الحوشب : المنتفخ الجبين . قال الشاعر : ..."، فعلق المحقق في الهامش على كلمة " الشاعر " بقوله : " الأعلم الهذلي "، ولم يورد مصدره في النسبة . وفي ١١٣/١ قال الجوهري : " قال الراجز.."، فقال المحقق في الهامش : " هو الشماخ "، وفي الصفحة

نفسها (ع٢) مادة " حظب " قال الجوهري : " قال الطماحي "، فعلق المحقق في الهامش بقوله : " هو زياد ". وأحياناً يستوعب هامش المطبوعة السابقة دون الإشارة إليه بل دون الإشارة إلى مصدره . وفي ١١٣/١ مادة " حظرب " قال الجوهري : قال الشاعر : فعلق المحقق في (هـ٢) قائلاً : " هو طرفة "، وهو في مطبوعة بولاق هكذا (هو طرفة مرتضى)، وهكذا تأتي الإشارات إلى الشعراء دون توثيق أشعارهم بالرجوع إلى مصادرهم ، وإن كان المرجح أن معظم اعتماد المحقق على اللسان . وكذلك الأمر عندما يكمل المحقق بعض الأبيات الشعرية بإيراد الصدر أو العجز أو الشطر من الرجز ، أو يضيف إليها أبياتاً قبلها أو بعدها ، فإنه قليلاً ما يُورد مصدر التكملة ، ومثال ذلك في ١١٢/١ ما أورده المؤلف من شطر بيت رؤبة : " وقد تطويت انطواء الحضب "، فقد علق المحقق عليه بقوله : " وبعده : بين قتاد ردهة وشقب " ولم يورد مصدره .

والأمر نفسه يُلاحظ عند التصويب أو التوجيه ، فإنه قلما يذكر مصدره ، ومثال ذلك ما جاء في الأصل (١١١/١) : " قال نهيك الفزاري " ، فعلق عليه المحقق بقوله : " صوابه نهيكة الفزاري"، وذكر البيت الذي قبله ومناسبته لكنه لم يذكر مصدره في ذلك .

وأحياناً يذكر المصدر ولكنه لا يذكر الموضع منه ، ومثال ذلك قول الجوهري (١٢٨/١) : " الذنابي شبه المخاط يقع من أنوف الإبل "، فقد علق عليه المحقق بقوله : " الصواب " الذناني " بنونين كما في المزهر "، ولم يذكر الموضع منه . ومن ذلك قول بشر بن أبي حازم الذي أورده الجوهري (١٢٩/١) :

فكانوا كذات القدر لم تدر إذ غلت ... أتنزلها مذمومة أم تذيبها

فقد علق المحقق على كلمة " أتتركها " بقوله : " في المفضليات : أتنزلها "، ولم يشر إلى الموضع ، ومن ذلك ما قد يرد في المخطوطة من زيادات لا يدخلها في أصل الكتاب . ففي مادة " لعج " (ج١ ص ٣٣٨ ع٢) ورد في صلب الكتاب " قال الهذلي ":

ضرباً أليماً بسِبت يلعَجُ الجلدا

فأشار المحقق في الهامش رقم ٣ بقوله : " في المخطوطة : إذا تأوب نوح قامتا معه "، أي أن صدر البيت قد ورد في " المخطوطة "، فإن كانت هذه " المخطوطة معتمدة لديه فقد كان من الواجب إدخال الصدر في صلب الكتاب مع الإشارة إلى ذلك في الهامش ، وهو المتبع عند المحققين .

ومثله ما ورد في ٣٢٧/١ إذ أورد شطراً من رجز وقال في الهامش : " بعده : والبكرات اللقح الفوائجا " كما في المخطوطة .

على أننا لا نعدم الاعتماد على المخطوطة وتقديم نصها في صلب الكتاب ، ومن ذلك ما ورد في ٥٧/١ إذ جاء في الأصل : "قال أبو عبيدة "، فعلق المحقق بقوله : " في المطبوعة أبو عبيد وما هنا موافق لما في نسختي المدينة ودار الكتب وفي التاج "، وكذلك تعليق المحقق على لفظة " الرازح " (٣٦٥/١ في ع١ هـ٤)، وقال المحقق : "كذا في المخطوطة ، وفي المطبوعة الرزاح ".

وأحياناً يكون تصحيح المطبوعة الأولى اعتماداً على مصادر أخرى كاللسان أو التاج أو غيرهما ، ومثال ذلك ما جاء في ١٢١/١ : " قال الزفيان : فعلق المحقق بقوله : " في المطبوعة الأولى "الرقيات " وفي حواشيها لعله عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو تحريف صوابه من *اللسان* ، والزفيان راجز مشهور .

وفي ١٤٨/١ قال الجوهري : " السَّقْب : الطويل من كل شيء مع ترارة "، علق عليه المحقق بقوله " الترارة : امتلاء الجسم وفي المطبوعة الأولى : " نزارة " تحريف صوابه من اللسان ، ولم يذكر الموضع من الكتاب .

وفي تعليق على تعبير لامرأة من العرب (٣٦٥/١) قالت فيه: " أرسحتنا نار الزحفتين " علق المحقق بقوله : " انظر الجزء الرابع من كتاب الحيوان للجاحظ " دون أن يذكر موضع الإشارة من ذلك الجزء .

وعلى الرغم من أن المحقق لم يلحق الكتاب بمسرد يضم المصادر والمراجع ، إلا أننا نجد في ثنايا هوامشه إشارات إلى مصادر كثيرة ، ولعل أكثرها دوراناً لسان العرب وهو أكثر ما اتكأ عليه المحقق في المراجعة ، كما أننا نجد إشارات إلى *المقاييس* ، *والتاج* ، *والقاموس* ، *ومختار الصحاح* ، *والتكملة* للصنغاني ، *وحواشي ابن بري* ، *ومحشى القاموس* ، *والاقتضاب* ، *ونوادر ابي زيد* ، *وأساس البلاغة* ، *وكتاب سيبويه* . ومن كتب الشعر المفضليات ، وجمهرة أشعار العرب ، وإشارات عديدة إلى دواوين الشعراء .

وفي سنة ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) صدرت الطبعة الثانية من الصحاح بتحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، وهذه الطبعة لم تزد على سابقتها بشيء إذ أنها مأخوذة عنها بالتصوير سوى احتوائها على مقدمة لهذه الطبعة (ص ص : ز – ط) ندد فيها المحقق بمعجم صدر سنة ١٩٧٥م بعنوان : *الصحاح في اللغة والعلوم* إعداد نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي وتصنفيهما ، وتقديم الشيخ عبد الله العلايلي ، ذكر فيها أنهما تَضَيَّفا ما كتبه في مقدمة *الصحاح* للطبعة الأولى وبخاصة ما سبق به غيره من آراء ، كما لم يشيرا إلى تحقيق

الصحاح ولا إلى المقدمة قائلاً : " ولو ذكرا جهدنا العلمي لكانا أمينين وممن يضطلعون بالأمانة العلمية ، ولما نقص من قدرهما بل لزاد، أما إغفال الذكر فخيانة تدين المصنفين بالسطو على جهود الآخرين وادعائهما إياها ، ولا يسعهما الادعاء بعدم الاطلاع على جهودنا ، ولو ادعيا ذلك لكانا من المفترين ، ولأضافا إلى إثم السطو إثم المكابرة والافتراء ، لأن ما ادعياه في " المقدمة " المنسوبة إليهما لم يجيء قط عن أحد غيرنا " (ص : ح) .

وكتب العطار في هذه الطبعة مقالة بعنوان : " الجوهري مبتكر منهج الصحاح (ص ص : ق (١) – ١٥) رد فيها بأن البندنيجي في كتاب " التقفية " هو المبتكر لمنهج الجوهري ، وأنكر أن يكون البندنيجي قد ابتكر منهجاً معجمياً كذلك الذي نجده في *الصحاح* .

وقد كان مقال العطار تعليقاً على ما جاء في مقال لبكري شيخ أمين ذكر فيه رأياً للأستاذ حمد الجاسر فحواه أن البندنيجي المتوفى قبل الجوهري بما يقارب مائة عام قد ألَّف كتاباً سبق به الجوهري في ترتيب المعجم على النظام الوارد في الصحاح الذي يُعزى ابتكاره إلى الجوهري . وقد نشر العطار مقال بكري شيخ أمين في هذه الطبعة (ص ص ١٦ – ٢٩) بعنوان : " الأثر الخالد ... معجم الصحاح تهذيبه ومقدمته " بعد أن حذف منه فقرات لم ير لها أهمية ، وهو مقال استعرض فيه الكاتب مقدمة الصحاح وأثنى فيه بإفراط على جهود المحقق في " التهذيب " وفي تحقيق " الصحاح "، مما أدى إلى المبالغة والوقوع في أخطاء واضحة منها قوله إن محقق *الصحاح* قد " وثق الأحاديث النبوية ، وبين أماكن ورودها في كتب الحديث ، ومثلها فعل في الآيات القرآنية الكريمة والأمثال العربية والأسماء

والأعلام والمواطن والقبائل واللغات المختلفة "، فالناظر في الصحاح لا يكاد يجد شيئاً من ذلك ، فالآيات القرآنية لم تُخَرَّج ، والأحاديث لم تُوثَّق على كتب الحديث ، ومئات الأعلام والقبائل والمواطن تمر دون الإشارة إليها .

ويبدو أن كاتب المقال كان يكتب تحت إيحاء عمل المحقق في كتاب تهذيب *الصحاح* للزنجاني ، وهو كتاب بذل فيه المحقق جهداً أكبر من تحقيق *الصحاح* من حيث التحقيق والتوثيق .

وفيما عدا هاتين المقدمتين اللتين أُضيفتا إلى الكتاب في هذه الطبعة ، لا نكاد نجد اختلافاً بينها وبين الطبعة الأولى إذ أنها مصورة عنها .

ونشر جواد محمد الدخيِّل سنة ١٤٠٥/١٩٨٥م نقداً لطبعة العطار *للصحاح* بعنوان : " ملاحظات على صحاح الجوهري "[١٩]، وقد بلغت ملحوظاته ٢٩٦ ملحوظة نبه فيها على نقل المحقق لحواشي النسخة الخطية التي رجع إليها . وصوب بعض ما طرأ على ألفاظ هذه الطبعة من تصحيف أو تحريف ، تتبع المحقق في بعض نقولاته على *اللسان* التي كانت خاطئة بسبب ما اعترى نسخة *اللسان* المطبوعة من خلل ، وذكر مآخذه المنهجية على نشرة العطار في الحلقة الثانية المنشورة في مجلة العرب . ويمكن تلخيص هذه المآخذ بالآتي[٢٠]:

١ – إن العطار لم يكن تحت تصرفه جميع مخطوطات الكتاب ، إذ لم يكن لديه إلا مخطوطة واحدة ، ومع هذا فلم يكن يعتمد عليها وإنما اعتمد على المطبوعة المصرية القديمة ، وكان عليه أن يتجاوز هذه المطبوعة خاصة بعد توافر الكتب المطبوعة المزودة بالفهارس الحديثة ، وبعد التقدم الفكري بالنسبة إلى نشر تلك

المطبوعة . ومع ذلك ففي مطبوعة العطار أخطاء جاءت صواباً في المطبوعة القديمة .

٢ – إن الجوهري اعتمد على كتب معينة بقي معظمها ولم يرجع إليها المحقق .

٣ – عدم استساغة إيراد المحقق ما قبل الشاهد الشعري وما بعده ، إلا إذا غلط المؤلف في القافية فلا بأس عندئذ من إيراد بيت آخر من القصيدة كي يتأكد القارىء من خطأ المؤلف .

٤ – اعتمد العطار على *اللسان* في قراءة نص *الصحاح* ، ولم يتنبه إلى ما في نسخة *اللسان* القديمة من الأخطاء .

لقد لخّص الناقد ملحوظاته المنهجية في الحلقة الثانية المنشورة في مجلة *العرب* حتى لا يكررها فيما بعد أو يقف عندها ، واعداً أنه سيقتصر بعد ذلك على الأخطاء العلمية . ولقد كانت ملحوظاته دقيقة ومفيدة في معظمها ، وكان من المنتظر أن يكمل رحلته مع صفحات الكتب فَيُنَقِّب وَيُصَوِّب وَيُضيف ، لكنه توقف بعد نشر الحلقة الخامسة من هذا النقد بعد أن شملت وقفاته مع الكتاب الجزء الأول وشيئاً من الجزء الثاني منه .

غير أن من الحق أن نقول إن بعض ما أشار إليه الناقد يدخل ضمن إطار الأخطاء المطبعية التي قلما يخلو منها كتاب ، ولا يُعد العطار بدعاً في هذا بين المحققين .

أما القول بأن العطار قد اعتمد على مخطوطة واحدة فهو قول تعوزه الدقة ، وقد مر بنا أنه قد رجع إلى ثلاث مخطوطات اثنتان منهما من المدينة ومكة والثالثة من دار الكتب المصرية . ولعل من العسير أن يجمع محقق جميع مخطوطات كتاب كبير *كالصحاح* وينظر

فيها جميعاً ، وليس ذلك مطلوبا منه ، بل المتوقع أن يختار من المخطوطات أوثقها وأكثرها قرباً من المؤلف أو عصره ، وأصحها من حيث النسخ والمقابلة ، وغير ذلك من شروط لا نظن أنها كانت تغيب عن ذهن الأستاذ العطار ، ولكن الرغبة في إخراج الكتاب بسرعة كانت - في الغالب - وراء اكتفائه بالنسخ الثلاث مع قلة اعتماده عليها في التحقيق .

والخلاصة أن كتاب *الصحاح* ، وإن بدا فيه بعض الاضطراب في المراجعة على النسخ وبعض المآخذ المنهجية الأخرى التي نختلف مع المحقق حيالها ، إلا أن ذلك لا يغض من جهد العطار في تجلية الكتاب للقارىء وتيسيره له ، إذ تميزت نسخة العطار بكونها نسخة مضبوطة بالشكل لما يشكل ، مصححة على عدة مخطوطات ، مراجعة على بعض كتب اللغة الأخرى ، وهذا كله يضعنا بإزاء نسخة هي أفضل بكثير من النسخة البولاقية السابقة .

ولعل ما أشرنا إليه من عدم استيفاء بعض المعلومات ، أو عدم الدقة في مراجعة المخطوطات مرجعه إلى السرعة التي فرضها المحقق على نفسه لإنجاز الكتاب - مع ضخامته - في وقت قصير ، إلى جانب اشتغاله في أعمال لغوية أخرى في الوقت نفسه .

* * *

ونشر العطار سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م تحقيقه لكتاب *ليس في كلام العرب* لابن خالويه في القاهرة على نفقة حسن شربتلي ، وقد اعتمد فيه على أربع نسخ :

الأولى : النسخة المطبوعة التي سبقت طبعته وهي طبعة أحمد بن الأمين الشنقيطي التي صدرت في القاهرة بتاريخ ١٣٢٧هـ ، ولم

يكتب العطار أي تفصيلات عنها وعن محققها ، أو تاريخ صدورها ، وإنما اكتفى بقوله : " النسخة المطبوعة المعروفة ".

والثانية : نسخة مكتبة محمد سرور الصبان ، وقد كتبت في مكة سنة ٤٨٠هـ بخط خلف بن زريق القرطبي ، وقد وصف العطار خطها بأنه " رديء " وفيها سقط .

والثالثة : نسخة المتحف البريطاني (لم يذكر رقمها) ، وقد ذكر أن الإدارة الثقافية بالجامعة العربية قد قامت بتصويرها ، وهي مكتوبة بخط مأمون بن محمد العجمي سنة ٧٠٤هـ ، وقد اعتمد على هذه الصورة ووصفها بأنها " نسخة موثوق بها ".

والرابعة : نسخة كتبها الشيخ أحمد بن حسن ستي مصححة على نسخته التي تاريخها في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٩هـ والتي قوبلت على نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت ، وذكر العطار أنه حصل على نسخة الشيخ ستي بالشراء من زوجته المصرية ، كما أنه راجع مكتبة عارف حكمت ولم يجد النسخة التي أشار إليها الشيخ ستي .

اتبع العطار في تحقيق هذا الكتاب المنهج الذي اتبعه في *الصحاح* ، فلم يتخذ أياً من النسخ الخطية أصلاً ، وإن كنا نلاحظ أنه يشير كثيراً إلى نسخته الخطية ويبين ما فيها من اختلاف أو خطأ ، وهي – على الأرجح – نسخة الشيخ " سِتّي " المتأخرة تاريخياً . كما نجد إشارة وحيدة إلى نسخة الصبان (ص ١٩٣) ، ويبدو أن هذه النسخة أيضاً لم تنجُ من التحريف . وقد أشار العطار أيضاً إلى أخطاء مطبوعة الشنقيطي ، لكنه استوعب كثيراً من هوامشها مما يدل على أنه اتخذها أصلاً راجعه على النسخ الأخرى .

وبالجملة فقد اعتنى بضبط الكتاب ، وتحقيق نسبة بعض الشواهد إلى أصحابها ، مع الإخراج الذي يفضل كثيراً المطبوعة السابقة .

غير أن عمل العطار لم ينجُ من الملاحظة ، إذ نشر مازن المبارك نقداً لهذه الطبعة في *مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق* بعنوان : "ليس في كلام العرب لابن خالويه ، موازنة بين طبعتين "(٢١)، يقصد طبعة العطار والطبعة المصرية بتحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي . وكان معظم النقد الذي أورده المبارك منصباً على استيعاب العطار لهوامش الشنقيطي دون الإشارة إليه(٢٢) . كما أشار إلى أن هذه النشرة ناقصة إذ إن في معهد المخطوطات العربية جزءاً من كتاب *ليس في كلام العرب* لابن خالويه ، صورة المعهد عن نسخة مخطوطة في استانبول (شهيد علي ١٢٤٣) راجعها ثم قال : " وجدت أسلوب ابن خالويه في ترتيبه لأبواب كتابه وعرضه لموضوعاته ، وحسب القارىء أن يعلم أن هذا الجزء الخامس وحده قوامه ١٧١ ورقة "(٢٣)، وإن صح هذا فإنه يدل على نقص كبير في النسخة المحققة، ذلك أن أوراق كل واحدة من المخطوطات الأربع التي اعتمد عليها المحقق لا تزيد على ٥٠ ورقة ، كما أن المطبوعة القديمة صفحاتها (٧٦ صفحة). وذكر المبارك أن العطار قد أشار في أحد هوامشه (ص ٩١ هـ٣) إلى أنه " سقط من هنا أربعة أبواب ذكرت في النسخ الأخرى "، ومعنى ذلك أن هذه النسخة المحققة هي أنقص النسخ جميعاً ، كما لاحظ الناقد أن المحقق قد قفز باباً من أبواب الكتاب في نسخة الشنقيطي(٢٤) .

وانتقد المبارك أن يضع المحقق بعض الحواشي في المتن كما حدث في ص ١١٦ و ١٧٠(٢٥) .

ولعل أهم المآخذ على هذه النشرة ما يأتي :

١ – إن المحقق لم يلتزم نسخة صحيحة موثوقة يعتمد عليها في إخراج أصل الكتاب ، فحدث ذلك الاضطراب في الرجوع إلى النسخ الذي وجدناه في تحقيقه للصحاح .

٢ – إن المحقق لم يشر إلى جهود سابقه أحمد بن الأمين الشنقيطي ، بل استوعب أكثر ما جاء في طبعته دون الإشارة إليه ، وأحياناً بتلخيص أو تصرف .

٣ – إن المحقق أقحم في النص ما ليس منه كأسماء الشعراء مثلاً ، فإذا قال ابن خالويه مثلاً : " وينشد " أضاف المحقق بين قوسين صغيرين " لحميد الأرقط "(٢٦)، وإذا أورد ابن خالويه شعراً وكانت له رواية أخرى أورد المحقق الرواية الأخرى بين قوسين مثل ما جاء في ص ٩٢ ، وأنشد :

يقول أهل السوق لما جينا هذا ورب البيت إسرائينا

" ويروى الشطر الأول : قالت وكنت رجلاً فطيناً "(٢٧).

وقوله : " ويروى الشطر الأول ... إلخ "، ليس من كلام ابن خالويه وإنما كلام المحقق ، وقد أدرجه في صلب النص بعد وضعه بين قوسين .

وبعد أكثر من عشرين سنة (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) أصدر العطار الطبعة الثانية من كتاب *ليس في كلام العرب* في مجلد بلغت صفحاته ٥٩٩ صفحة طبع في بيروت ، وفي هذه الطبعة استدرك كثيراً مما فاته في الطبعة السابقة ، فقد أضاف الأبواب الأربعة السابقة التي ذكرت في النسخ الأخرى عدا مطبوعته ، وأعاد الباب الذي قفزه في طبعة الشنقيطي ، ووضع في الهوامش ما كان موضوعاً من

التعليقات في صلب الكتاب ، ويبدو واضحاً أن تلك التعليقات التي انتقد المبارك ورودها في الطبعة الأولى في صلب الكتاب قد دخلت فيه بفعل اضطراب طباعي ، يدل على ذلك أن العطار عندما وضع تصويباً في الطبعة الأولى استغرق سبع صفحات ، أشار إلى أن موضع بعض هذه الإشارات في الهامش ، وفاته بعضها في التصحيح ، ولم يفطن إلى ذلك المبارك عندما كتب نقده .

كما أن المحقق زاد في التعليقات واستدرك كثيراً مما فاته في الطبعة الأولى ، ولعل أهم ما أضافه إلى هذه الطبعة تلك الفهارس المتعددة التي شملت الآيات والأحاديث والأقوال والأمثال ، وفهرس الشعر والبلدان والأمكنة والمياه ، وفهرس الأعلام والكتب واللغة ، إلى جانب فهرس أبواب الكتاب .

تمثل أعمال أحمد عبدالغفور عطار في التحقيق اللغوي المحاولات الأولى في المملكة العربية السعودية لإخراج كتب التراث اللغوي إخراجاً علمياً ، ويمتاز العطار اللغوي بصنع المقدمات الضافية التي تفي بالدقائق وتحيط بالمادة من جميع أقطارها ، كما نجد ذلك في مقدمته لـ *تهذيب الصحاح* ، ثم مقدمته لـ *الصحاح* التي أفردها في كتاب مستقل ، ومقدمته لـ *تهذيب اللغة* ، ومقدمته لتحقيق شرح *مقصورة ابن دريد* .

وهو في بحثه اللغوي ليس مقلداً أو تابعاً وإنما هو مفكر جريء إذا لم يرقه الرأي القديم طرحه وبحث عن بديل له ، فهو مثلاً يورد ذلك الرأي الذي ذكره بعض العلماء من أن سبب اختيار الجوهري ترتيب معجمه على أواخر الكلمات التيسير على الشعراء والكُتّاب في حالتي النظم والنثر ، فالكتّاب يلتزمون السجع والشعراء القوافي ، ولذلك هم في حاجة إلى معرفة الكلمات باعتبار أواخرها(٢٨) . ثم

يرده ويرفضه قائلاً : " ونحن لا نقبل هذا الرأي ونراه غير علمي ، وإذا صح هذا السبب فما أهون شأن المعجمات وما أضأل القصد"(٢٩).

ومن الآراء التي يتبعها أن الخطأ قد يحدث من العرب الذين يحتج بلغتهم، وقد عقد لذلك فصلاً طويلاً في مقدمة *الصحاح*(٣٠)، كما نجده يذكر أنه استدرك على ابن خالويه في كتابه *ليس من كلام العرب* أشياء كثيرة في كثيرمن أبوابه ، وأورد أمثلة منها في مقدمته لتحقيق هذا الكتاب(٣١).

وإلى جانب التحقيق اللغوي نشير إلى أن للعطار مشاركات لغوية شتى تتجلى في مقالاته الكثيرة في الصحف التي جمع معظمها في كتب مفردة ، مثل كتابيه *آراء في اللغة والزحف على لغة القرآن* .

وعلى الرغم من أن بعض علماء المملكة قد شارك في البحث اللغوي على أعمدة الصحف والمجلات ، كعبدالقدوس الأنصاري مثلاً، إلا أن العطار كان بلا شك – رجل الساحة اللغوية في البلاد لأكثر من أربعين عاماً . والحق أن العطار لو انصرف إلى هذا المجال لأنتج فيه إنتاجاً مثمراً غزيراً ، ولكن الصحافة أخذت الكثير من جهده إلى جانب اهتماماته الأخرى في التأليف ومحاولاته الأدبية والتاريخية ، تلك التي حدت من استمراره في هذا الحقل .

* * *

يمكن أن تُعد المرحلة التي زاول فيها العطار التحقيق اللغوي المرحلة الأولى من مراحل حركة نشر التراث اللغوي في المملكة ، وهي تمثل مرحلة الريادة في نشر هذا التراث .

أما المرحلة الثانية في تاريخ هذه الحركة فهي – بلا شك – مرحلة الجهود التي قام بها أساتذة الجامعات وطلاب الدراسات العليا في هذا المجال ، وهذه المرحلة لم تؤت أكلها إلا في عهد متأخر يبدأ مع نهاية العقد التاسع من القرن الرابع عشر الهجري .

الهوامش

(١) الفضلي ، عبدالهادي ، *فهرست الكتب النحوية المطبوعة* ، الزرقاء ، مكتبة المنار ، سنة ١٤٠٧هـ ، ص ٦٣ ، ولم يذكر عنه معلومات ببليوجرافية .

(٢) نفسه ، ص ٦٤ ، ولم يذكر عنه معلومات ببليوجرافية .

(٣) الفضلي ، ص ١٤١ .

(٤) نفسه ، ص ٣٤ ، ولم يذكر عنها معلومات ببليوجرافية .

(٥) طبع " التسهيل " مرة أخرى في مصر بتحقيق محمد كامل بركات ونشرته وزارة الثقافة المصرية سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ، ولم يشر المحقق إلى نشره في مكة المكرمة وهي أول نشرة له ، ثم نشر المحقق نفسه شرح التسهيل لابن عقيل بعنوان : *المساعد على تسهيل الفوائد* في مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بمكة سنة ١٤٠٠هـ في أربعة مجلدات .

(٦) *تهذيب الصحاح* ، ص ١٢ .

(٧) الموضع السابق .

(٨) الموضع نفسه ، ص ١٩ .

(٩) الموضع نفسه ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(١٢) الموضع السابق .

(١٣) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(١٤) المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(١٦) الجوهري ، *الصحاح* ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، القاهرة ، مط دار الكتاب العربي ، سنة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م ، ١/١٧٠ .

(١٧) تأرجحت هذه المقدمة بين الطباعة مستقلة والطباعة مضافة إلى معجم *الصحاح* ، فقد صدرت أول مرة على الأرجح سنة ١٣٧٥هـ إذ لم يذكر لها تاريخ نشر ، ولكننا أفدنا ذلك من إهداء العطار هذه المقدمة إلى الشيخ سليمان الصنيع ، والنسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود ، وتاريخ الإهداء ١٣٧٥/١١/٢هـ - ١٩٥٦/٦/١١م ، وتاريخ كتابة المقدمة ٦ رجب سنة ١٣٧٥هـ / ١٨ فبراير سنة ١٩٥٦م ، وكان النشر على حساب حسن

شربتلي في مطابع دار الكتاب العربي بمصر ، وجاءت في ٢٨٢ + ١ صفحة مزودة بفهارس للموضوعات والأعلام والطوائف والقبائل والأمم والأجناس ، وفهرس للأماكن والبلدان ، وآخر للكتب الواردة في أثناء البحث ، وفهرس للمراجع ، وكانت الفهارس من إعداد فتية أمين . ثم طُبعت مع الكتاب الذي انتهت طباعته في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ كما جاء في ختام الجزء السادس منه ، وصدرت هذه المقدمة منفصلة أيضاً بعد ذلك ، ثم أعيد طبعها في دار العلم للملايين في بيروت سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م في ٢٢٤ صفحة ، ثم طبعت مع الصحاح في دار العلم للملايين سنة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ، وجميع الطبعات التي أعقبت الطبعة الأولى خلت من الفهارس سوى فهرس الموضوعات .

(١٨) سبق أن ذكر في مقدمة تحقيق *تهذيب الصحاح* أنها نُسخت سنة ٦٨١هـ وأن رقمها ٧٩ لغة.

(١٩) نُشر أولاً في جريدة الجزيرة (شعبان ورمضان ١٤٠٥هـ / مايو - يونيو ١٩٨٥م) ، كما نُشر في مجلة العرب مج ٢١ (١٤٠٦ - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦ - ١٩٨٧م) ص ص ٥٠٣ ، ٦٢٦ ، ٧٥٣ ، ومج ٢٢ (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م) ص ص ٨٧ و٢١١ .

(٢٠) *العرب* ، مج ٢١ ، ص ٦٢٦ .

(٢١) المبارك ، مازن ، ليس في كلام العرب لابن خالويه ، موازنة بين طبعتين ، *مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق* ، مج ٤٩ ، ج٢ ربيع الأول ١٣٩٤هـ / نيسان (أبريل) ١٩٧٤م ، ص ص ٤٢٦ - ٤٣٥ .

(٢٢) نفسه .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) نفسه ، ص ٤٣٠ .

(٢٥) نفسه ، ص ٤٣١ .

(٢٦) انظر مثلاً : الطبعة الأولى ، الصفحات التالية : ٢٠ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٩٠ (نثر) .

(٢٧) ط١ ، ص ٩٢ ، وانظر أيضاً ص ١٦٥ في مثل آخر .

(٢٨) مقدمة *الصحاح* ، ص ١٢١ .

(٢٩) الموضع السابق .

(٣٠) مقدمة *الصحاح* ، ص ١٥ .

(٣١) *ليس في كلام العرب* ، ط٢ ، مقدمة الطبعة الأولى ، ص ١٨ .